كلمة الإسكوا الخاصة في الجلسة الرئيسية

لاجتماع الخبراء حول الحكومة المفتوحة من أجل زيادة الشفافية والمساءلة في الدول العربية

الدكتورة خولا مطر،نائبة الأمين التنفيذي

الخميس 27 أبريل/نيسان 2017

معالي الدكتورة عناية عزالدين

وزيرة الدولة لشؤون التنمية الإدارية

السيدات والسادة ،

الزميلات والزملاء،

لم يعد النقاش اليوم ، خاصة بعد كل التطورات التي مرت على العديد من دول العالم وخاصة دول منطقتنا ، يتركز على أهمية التكنولوجيا و الخدمات الالكترونية . بل لقد اصبح التركيز الان على دور التكنولوجيا ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وتحقيق الرفاه للمواطنين والافراد في كل مكان.

وأكدت خطة التنمية المستدامة 2030 على أهمية الحوكمة الرشيدة وبناء المؤسسات العامة الشفافة والفعالة كأساس لجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والشاملة للجميع، وعلى اتخاذ القرارات على نحو تشاركي يلبي الاحتياجات، وقدرة الفرد للنفاذ للمعلومة لان في ذلك تمكين له او لها والرفع من قدرتهم للمشاركة في بناء مجتمعاتهم ودولهم على نحو من الديمقراطية و العدالة .

وقد أدى التطور التكنولوجي الى توفير المعلومة لتكون في متناول كل فرد والرفع من درجة الوعي مما يساهم من تمكينه لاتخاذ القرارات السليمة. وفي ظل هذه التطورات الاقتصادية والاجتماعية الضاغطة، تعي الحكومات أهمية إيجاد طرق جديدة ومبتكرة لاشراك المواطنين في صناعة القرار والتحسين من مستوى المشاركة الفعالة لهم.

السيدات والسادة،

تحلّ الحوكمة الرشيدة وبناء مؤسسات مرنة وفعالة وشفافة في المنطقة العربية في صلب رؤية الإسكوا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، رؤية لمنطقة يتكامل فيها دور المواطنين والحكومات، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني بما في ذلك النقابات العمالية، في توفير مقوّمات الحياة الكريمة لكل فرد في مجتمعات لا تزال تعاني من معدلات مرتفعة للفقر والبطالة و التهميش خاصة بين فئات الشباب التي تشكل الجزء الأكبر من المجتمعات في منطقتنا العربية.

وقد أصبح موضوع الحوكمة وتطوير المؤسسات من الاولويات في ظل ما نشهده من أزمات متعددة ومتشعبة. وفي دولنا اليوم لا يمكن فصل التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن المنظور السياسي و توفير السلم والعدالة. وتتعاون الإسكوا مع واضعي السياسات ومع الخبراء في المنطقة وفي العالم، كما تتعاون مع المجتمع المدني لما له من دور في الحشد الوطني وفي النقاش الإصلاحي، وتبني شراكات مع القطاع الخاص، لإيمانها بإشراك جميع أصحاب المصلحة في رسم السياسات التنموية التي محورها الإنسان، الذي يبقى الضمانة للاقتصاد والمجتمع والبيئة ولكفاءة استخدام التكنولوجيا يوم تخفق المنظومات.

وانطلاقاً من رؤيتها المتكاملة و الشاملة هذه، تحرص الإسكوا دائماً على بناء التوافقات بين الشركاء في البلد الواحد، وعلى صياغة الاتفاقات بين الدول حول مختلف المواضيع العابرة للحدود ولم يعد بمقدور دولة واحدة مواجهتها منفردة.

السيدات والسادة،

لتحقيق أهداف التطوير المؤسسي وتعزيز الشفافية والمساءلة بما يتوافق مع خطة التنمية المستدامة 2030، باشرت الإسكوا في العام الماضي تنفيذ مشروعها للتطوير المؤسسي لتعزيز تقديم الخدمات الحكومية في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة في غربي آسيا.. ويهدف هذا المشروع إلى بناء القدرات مع الدول الأعضاء، وبمشاركة المجتمع المدني، على استخدام التكنولوجيا لتعزيز الشفافية والمساءلة، واعتماد نهج المشاركة في مواجهة التحديات السياسية والاجتماعية الراهنة.

إن التعاون الحر والمفتوح بين الحكومة ومختلف قطاعات المجتمع يؤدي إلى تقوية المؤسسات العامة، وإلى بناء قطاع عام شفّاف وخاضع للمساءلة، قادر على خدمة المواطنين بفعالية وكفاءة. فمن الضروري اليوم التوجه إلى إقامة الحكومات المفتوحة، التي تسمح بحرية حركة المعلومات والمعارف في الاتجاهين وبالتشارك في المسؤولية. ولهذه الغاية، تتبنى الحكومات المفتوحة التكنولوجيا الجديدة وتقوم بتنفيذ برامج ومبادرات ترتبط بالبيانات المفتوحة، والتعاون المفتوح، والمشاركة المفتوحة، والابتكار المفتوح وكذلك بناء شراكة بين الحكومة ومختلف أصحاب المصلحة كالقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأفراد تمكّنهم من التعبير عن متطلباتهم، والانخراط في عملية البحث عن الحلول المناسبة ووضع هذه الحلول موضع التنفيذ.

وقد حققت بعض الدول العربية تقدماً ملحوظاً في استخدام التكنولوجيا لتقديم الخدمات الإلكترونية للمواطنين ولجميع أصحاب المصلحة، كما انتشر استخدام الإنترنت والهاتف المحمول انتشاراً واسعاً يتيح لجميع الفئات المجتمعية استثمار هذه الخدمات. الا انه لا يزال هناك تردد بين الكثير من الحكومات في منطقتنا ، وإن وجدت بعض المبادرات فهي على نطاق ضيق لا يتجاوز عدداً قليلاً من المؤسسات. ولا بدّ من الإشارة إلى وجود فوارق كبيرة بين الدول العربية في استخدام التكنولوجيا، وفي تطور الخدمات الإلكترونية وكذلك في تبني الحكومة المفتوحة. ونستطيع القول إن ثلاث دول قد تبنت الحكومة المفتوحة على المستوى الوطني هي الأردن وتونس والمغرب.

وبالرغم من تقدم الدول العربية في وضع تشريعات سيبرانية خاصة بالمواضيع الإجرائية كالتوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية وكذلك الجرائم الإلكترونية، قام عدد قليل من هذه الدول بوضع قوانين تعتبر أساساً في الحكومة المفتوحة، تتعلق بحقوق المواطنين في الفضاء الإلكتروني كقانون حق االنفاذ إلى المعلومات وقانون حماية البيانات الشخصية على الفضاء الإلكتروني. والجدير بالذكر أن خمس دول عربية فقط تعترف رسمياً بحق الوصول إلى المعلومات، وقد أصدر الأردن ولبنان واليمن قوانين بهذا الخصوص، بينما ضمنت كل من تونس ومصر حق الوصول إلى المعلومات في دساتيرها الحديثة.

الاخوات والاخوة

هناك قناعة رئيسة لدى الاسكوا بأننا الان واكثر من أي وقت مضى بحاجة شديدة الى الحكومة المفتوحة والى الحوكمة والمشاركة الحقيقية والشفافية والتي كانت ربما السبب الأكبر للعديد من الانتفاضات التي تحولت في بعض دولنا الى نزاعات مسلحة إعادة دولنا الى مراحل متأخرة في التنمية مما يشكل التحدي الحقيقي الذي سنواجهه لسنوات قادمة وليس امامنا سوى ان نعمل على مزيدا من الانفتاح والمشاركة وما اجتماعكم هذا الا احد تلك الملتقيات الهامة في مجال فتح الحوار الحر بين المختصين و الخبراء والمعنيين لتقديم الأفكار و التوصيات لمتابعة العمل لمشروع الحكومة المفتوحة كأحد وسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية.

شكرا لكم جميعا ولمشاركتكم في هذا الاجتماع والتمنيات بالتوفيق والنجاح لمواجهة التحديات الضخمة التي تواجهها منطقتنا اليوم.